التعايش السلمي وأثره في التنمية الاقتصادية
رؤية إسلامية اقتصادية
Peaceful coexistence and its role in economic development
Islamic economic vision

م.د. إحسان علي عمران

ديوان الوقف السني/ دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

التلخيص

هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة التعايش السلمي وواقعه، وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي. وتوصلت إلى نتائج من أهمها: أن التعايش السلمي هو الأصل في الإسلام، والتباغض هو الاستثناء، وللتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية نفس الأهمية في تحقيق مصالح الأفراد الدنيوية والأخروية، وتنمية المجتمعات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يشترك التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية في الأهداف التي منها: تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتحسين مستوى الدخل القومي ومعيشة الأفراد، والتوزيع العادل للدخول والثروات، والتكافل الاجتماعي، وضمان صحي وتعليمي، وتحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال. أما دور التعايش السلمي في التنمية فيعد الركيزة الأساسية لها، حيث يمارس الأفراد أنشطتهم الاقتصادية بأمان، ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويساعد الدولة في تمويل التنمية. وأوصت الدراسة بالرجوع إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وعدم تبني أي منهج خارجي يعارض تلك الأحكام والمبادئ، وترسيخ مبادئ التعايش السلمي وأثره في التنمية الاقتصادية، وانعكاساتهما في تعزيز الدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

Abstract

The study aimed to explain the reality of peaceful coexistence, its reality and its impact on economic development from the perspective of the Islamic economy. It reached several results, the most important of which are: Peaceful coexistence is the basis in Islam, and loathing is the exception. Peaceful coexistence and economic development are equally important in achieving worldly and eschatological interests of individuals, and the development of societies and their economic, social and political development. Peaceful coexistence and economic development also share goals that include: achieving the purposes of Islamic law, improving the level of national income and people's livelihood, equitable distribution of income and wealth, social solidarity, health and educational guarantee, and achieving national unity and independence. As for the role of coexistence in development, it is considered the main pillar of it, as individuals practice their economic activities safely, encourages attracting foreign investments, and assists the state in financing development. The study recommended referring to the provisions and principles of Islamic Sharia and adopting any external approach that contradicts these provisions and principles. The consolidation of the principles of peaceful coexistence and its impact on economic development, and their implications for the economic, social and political strengthening of the country.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

التعايش السلمي بين أفراد المجتمع من القضايا المهمة في هذا العصر، خاصة في أيام فقدت فيها ثقافة التعايش في معظم المجتمعات وكثرت فيها النزاعات والصراعات بل الحروب باسم الدين أو العرق أو العنصرية. وصارت أحادية التفكير والتمسك بالرأي الواحد والتعصب له هي أسلوب الحوار في عالمنا اليوم. ولاشك أن التعايش السلمي شرط لا غنى عنه للأمان والتطور والتنمية؛ فأصبح من الضروري الالتزام بثقافة التعايش بين أبناء المجتمع الواحد وان اختلفت انتماءاتهم الدينية أو العرقية. فلا يمكن تحقيق التطور والتنمية وهناك كثير من الناس يقتلون ويشردون؛ لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتساهم في تحقيق التعايش السلمي وفق ضوابط شرعية وقانونية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث حول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما هي حقيقة التعايش السلمي؟
2) ما هو واقع التعايش السلمي في الإسلام؟
3) ما دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهداف البحث:

1) توضيح حقيقة التعايش السلمي.
2) بيان واقع التعايش السلمي في الإسلام.
3) تحديد دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من جانبين، الأول: عدم تناول الموضوع- حسب علمي- بالبحث والدراسة، والثاني: ما يمتاز به التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية من أهمية بالغة في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فرضية البحث:

لتحقق هدف البحث تم الاعتماد على فرضية: إن التعايش السلمي يساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي في تتبع الدراسات الاقتصادية والأحكام الفقهية ذات العلاقة بالتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية، والمنهج الاستدلالي الاستنباطي لإقامة الدليل الشرعي على تلك الأحكام واستخلاص النتائج التي يقدمها البحث.

خطة البحث:

قُسم هذا البحث على ثلاثة مباحث، بين المبحث الأول: مفهوم التعايش السلمي، وأركانه وشروطه وأهميته وأهدافه وخصائصه وواقعه في الإسلام، ومعوقات تحققه وسبل مواجهتها. ووضح المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية وأركانها وشروطها وأهميتها وأهدافها وخصائصها وواقعها في الدول الإسلامية والعربية، ومعوقات تحققها ومواجهتها، أما المبحث الثالث: فتناول دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية. ثم وضعت هذه الدراسة خاتمة بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

المبحث الأول: حقيقة التعايش السلمي

المطلب الأول: مفهوم وأركان وشروط التعايش السلمي

أولاً: التعريف:

التعايش لغة: الاشتراك في الحياة، وما تقوم به كالطعام والشراب والدخل على الألفة والمودة[1].

السلمي لغة: السلم ضد الحرب أي الصلح، وفيه يسلم الإنسان من الأذى[2].

التعايش السلمي اصطلاحاً: يمكننا تعريفه بأنه: العيش المشترك مع الآخرين القائم على السلام وتبادل المصالح الدنيوية والأخروية. فالتعايش السلمي لا يعني التنازل وفقدان الهوية والشخصية، بل هو دعوة لتحديد المشتركات ودعمها؛ لأنه يعني

[1] مصطفى، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د.ت، 2/639-640.

[2] ابن فارس، أحمد بن فارس(ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر،1979م، 3/90.

وجود طرفين أو أكثر فإذا ذاب احدهما في الأخر فلا يعد هذا تعايشاً؛ لأن حقيقة التعايش تقبل التنوع والعمل سوية والاحترام بين الأطراف المختلفة؛ لتعزيز قيمة الإنسان وكرامته وحريته وأفكاره، ثم تحقيق الأمن والأمان لكافة الأفراد.

واستخدم هذا المصطلح مع بداية ظهور الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حاملاً عدة معان منها السياسي، والديني، والمذهبي، والعرقي، والاقتصادي، الذي يرمز إلى تعاون الحكومات والشعوب في علاقاتهم الاقتصادية والتجارية والقانونية[3].

ثانياً: أركان وشروط التعايش السلمي:

1) الحوار والاتصال الاجتماعي؛ لفهم المجتمع، ومعرفة الاختلافات الثقافية والاجتماعية، والعقائدية بين أفراده، والاعتراف بالآخر، واحترام كرامته ورموزه وحرية رأيه؛ لنشر السلام وإنهاء الصراعات والتطرف في البلد؛ لتعزيز الوحدة الوطنية والعمل على رفعته وتطويره، وتنميته تنمية شاملة للجوانب الروحية والمادية[4].

2) التسامح والعفو: أي قبول الأعذار، والتجاوز عن الإساءة، وترك العقاب، ولهما أهمية عظيمة في التخلص من العداوة والكراهية وغرس المحبة في نفوس الناس، قال تعالى:(فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ)[5] ، مما يساعد في القضاء على المشكلات الاجتماعية، وتخلص الإفراد من أفكارهم السلبية التي تشغلهم عن تحقيق أهدافهم الأساسية، وبالتالي اهتمامهم بالبناء والتعمير؛ ليتقدم المجتمع وينهض[6].

3) تقليص الفوارق الطبقية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي وتوفير العيش الكريم لكل فرد، وفق مبادئ التساوي ورفع الظلم، وهذا من واجبات الدولة[7].

4) التعاون: يُعدّ التّعاون من القيم الإنسانيّة العظيمة وأساس نجاح الأفراد والمجتمعات؛ فمن خلاله تنجز الأعمال بسرعة وفي وقتها المحدّد وبالصورة الجيدة، وتوفير وتنظيم الوقت والجهد، فبدلاً من تحمل مسؤولية إنجاز الأعمال من قبل طرف واحد، يكون العمل موزعاً على الأفراد وبالتساوي فيما بينهم. كما يؤدي التعاون إلى سعي أفراد المجتَمعُ إلى الاكتفاء الذاتيّ وتحسين أوضاعه الاقتصادية قدر الإمكان، ومحاربة الفقر والعوز والبطالة؛ عن طريق تكاتفهم لزيادة الإنتاج المحليّ. استجابة لقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)[8].

5) القوة والضبط: ونقصد الحزم في ضبط الأمور، وحل المشكلات التي تعكر صفو التعايش، وتطبيق العقوبات وعدم التهاون فيها أيّاً كان مرتكبها، فالجميع سواء أمام القانون الإسلامي؛ لحفظ حقوق الناس وتحقيق الطمأنينة لهم. والعقوبات منهج نبوي واضح من موقف النبيﷺ من المرأة المخزومية التي سرقت فقالﷺ: ((أيها الناس، إنما هلك الذين كانوا من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سرقت لقطعت يدها))[9]، وتبعه الخلفاء الراشدون في ذلك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص التعايش السلمي في الإسلام

أولاً: أهمية التعايش السلمي:

1. هو سبب تحقيق مصالح جميع الأفراد الاقتصادية والثقافية والصحية.
2. تعزيز الثقة المتبادلة بين الأفراد لتسيير تعاملاتهم وتبادلاتهم للسلع والخدمات.
3. يطور المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.
4. يوفر بيئة أمنة لممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية وانضباط.
5. يهيئ مناخ جاذب للاستثمارات الخارجية والداخلية مما يسارع في تحقيق التنمية.

---

[3] التويجري، عبد العزيز بن عثمان، الحوار من اجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ط1998،1م،ص11.

[4] التويجري، الحوار من اجل التعايش، ص15-17.

[5] فصلت/34.

[6] هاجر، أهمية العفو والتسامح في الإسلام، موقع المرسال على الرابط:
https://www.almrsal.com/post/483658

[7] الفراء، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين ت458هـ، الأحكام السلطانية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000م، ص22-56.

[8] المائدة/2.

[9] البخاري،محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري،(تحقيق مصطفى ديب البغا)، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1987م، برقم 3288، 1282/3.

ثانياً: أهداف التعايش السلمي[10]:

1) محو الفقر والجوع وتحسين دخول الأفراد.
2) ضمان صحي وتعليمي جيد للأجيال الحالية والمستقبلية، ومحاربة الأمية والأمراض والأوبئة والحد من انتشارها.
3) سيادة العدل والمساواة بين الأفراد والتكافل الاجتماعي، مع التأكيد على مبادئ التسامح والعفو.
4) تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء المجتمع، وتعزيز الثقة والاندماج والاحترام والتعاون بينهم، بما يحقق مصالح البلد السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: خصائص التعايش السلمي:

1) يمنح الحرية للأقليات لتمارس شعائرهم وأنشطتهم كافة.
2) يمنع الكراهية والاعتداء على أموال الغير ومصالحهم.
3) التركيز على المشتركات فيما بين الأفراد، وحثهم على التعاون المشترك بما يخدم مصالحهم السياسية والثقافية والاقتصادية.

المطلب الثالث: واقع التعايش في الإسلام ومعوقات تحقيقه وسبل معالجتها

أولاً: واقع التعايش السلمي في الإسلام:

الشريعة الإسلامية إنسانية الهدف وعالمية الرسالة منذ نشأتها، ونظرت إلى الناس نظرة واحدة فلم تفرق بينهم تبعاً لأوطانهم أو أعرافهم أو أعراقهم أو أديانهم فنظمت علاقاتهم وفق قول الله جل جلاله:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)[11]؛ وذلك لتحقيق مقاصد الشريعة في الحفاظ على الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل والعرض والمال[12]، والحريات[13]، في ظل تعدد الديانات واختلاف المشارب والافهام. وتحقيق هذه المقاصد هو الهدف الأسمى من الشريعة؛ لإيجاد العدل والمساواة والتعاون والتعارف والتسامح، وتأمين الناس على أرواحهم وأموالهم وهذا هو الأصل والمعنى الحقيقي للتعايش السلمي في الإسلام منذ نشأته، والدليل على ذلك:

1) قوله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[14]، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى)[15]، وجه الدلالة من الآيتين أن الله تعالى أوجب العدل في كل شيء ومع أي شخص، وأمر المسلمين بالإحسان والبر والعدل فيما بينهم من جهة وبينهم وبين غيرهم من جهة أخرى. كما حث سبحانه وتعالى على العفو والصفح عن جميع الناس دون تمييز بين مسلم وغيره بقوله جل جلاله: (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)[16].

2) نهى النبيﷺ عن ظلم أهل الكتاب والمعاهدين فقال:(ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة)[17]. بل كان من رحمته ﷺ أنه يدعو لهم بالهداية، فعندما أبت قبيلة "دوس" من دخول الإسلام فقال النبيﷺ: ((اللهم أهد دوسا وآت بهم))[18].

فالتعايش في الإسلام مرتبط بالوازع الديني؛ لأن مصدره الوحي الإلهي، فهو محفوظ من الباطل والتلاعب؛ ولأجل ذلك يعد التعايش السلمي طاعة من الطاعات.

ثانياً: معوقات تحقيق التعايش السلمي ومعالجتها في الإسلام:

1) فكرة صراع الحضارات:

تقوم الحضارة الغربية على فكرة الصراع التي تعود جذورها إلى العصر اليوناني ثم العصر الروماني، انطلاقاً من عقيدة (صراع الآلهة فيما بينها، وصراع الإنسان مع الآلهة ، وصراع الإنسان مع الطبيعة، وصراع القوة مع الضعف، وصراع

---

[10] حجاوي،احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011م،ص34.

[11] الحجرات/13

[12] الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي ت790هـ، **الموافقات**، تحقيق أبو عبيده مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط1، 1997م،31/1.

[13] الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**،الدار التونسية للنشر،تونس،1984م،132/2.

[14] المائدة/8.

[15] النحل/90

[16] المائدة/13

[17] أبو داود، سليمان بن الاشعث ت275هـ، سنن ابي داود، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية،ط1، 2009م، برقم3052، 658/4.

[18] البخاري، **صحيح البخاري**، برقم 2779، 1073/3.

الخير مع الشر). وهذا الترويج لفكرة صراع الحضارات ليس له صلة بالأهداف التي تسعى لبناء الإنسان والعمران، بل يخدم أغراض من يسعى إلى إحكام سيطرته على مقاليد الأمور في العالم أجمع.

أما في الإسلام فتقوم العلاقات على أساس التعارف الذي يؤدي الى التعاون على البر والتقوى، ثم الارتقاء إلى تبادل المعرفة التي كلما اتسعت ضاق الخلاف والاختلاف والتأثير السلبي، فالتعارف والتعاون هما جماع الخير والمنافع للإنسانية في كل الأزمنة والأمكنة وبهما تتحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

فالإسلام يعد الصراع حالةً عارضة وشاذةً؛ لأنه يتنافى مع الفطرة الإنسانية، ويعتبر التفاعل الحضاري هو الأصل؛ لأنه حوارٌ دائم ومطّرد، ينشد الخير والعدل والتسامح لكل الإنسانية، ولا يسعى للإفساد في الأرض ، فهو بديلاً للصراع.

2)التعصب: التعصب بكل أشكاله الدينية والعنصرية والقومية والفكرية والرياضية يمثل خطرا كبيرا على التعايش السلمي ويؤدي إلى التطرف والهلاك والخراب[19].

والإسلام ينظر إلى مسألة التعصب من خلال قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير) [20]، الذي يدل على أن اختلاف الأعراق واللغات والعقائد هو رغبة إلهية ولا يحق للرغبة البشرية أن تعارضها، وكان رسول الله ﷺ يحارب العصبية وينبه المسلمين إلى ضرورة الابتعاد عن التفاخر بالأنساب فقال ﷺ:(أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى)[21]، وسار الصحابة ﷺ على نهج رسول الله ﷺ في موقفه من التعصب.

3) رواسب الاستعمار ومخلفاته، وترويجه لشبهات وأكاذيب لزرع بذور التفرقة، والنزاعات بين أبناء المجتمع الواحد،كما حصل في العراق بعد عام"2003م" .

4) الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بعض المجتمعات فقد يشعر بعض الأفراد بالحرمان وعدم المساواة، واستئثار غيرهم بالأموال مما يولد الحقد والضغائن بين أفراد المجتمع الواحد وشعورهم بأنهم ضحية لأصحاب الأموال.

المبحث الثاني: حقيقة التنمية الاقتصادية في الإسلام

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأركانها وشروطها

أولاً: تعريفها:

التنمية الاقتصادية لغة: نمى ونماء: زاد وكثر، وتنمية: مصدر نمى وهو تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد منتجة مثل: استصلاح الأراضي، وإنشاء صناعات جديدة[22].

التنمية الاقتصادية في الاصطلاح الوضعي: هي عملية استخدام الموارد الاقتصادية ،لتحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق النمو السكاني، للقضاء على الفقر أو تقليصه، والتوزيع العادل للدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامٍ[23].

التنمية الاقتصادية في الاصطلاح الشرعي: لم يرد لفظ التنمية في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة ولا في أقوال الفقهاء قديماً، لكن وردت مرادفات كثيرة لهذا اللفظ منها: العمارة، والابتغاء من فضل الله، والسعي في الأرض، وإصلاح الأرض، والحياة الطيبة، والتمكين، وأقربها هو مصطلح "العمارة أو التعمير" والذي يحمل مضمون التنمية الاقتصادية وقد يزيد عنه؛ لأنه يعني النهوض بالمجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وهذا ما تسعى إليه نظريات التنمية الاقتصادية[24]. ودلت عليه النصوص الشرعية فقوله تعالى:(هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)[25]، يدل على أن الأرض قابلة للتعمير النافع للإنسان الذي خلقه لعمارتها وألهمه ذلك من الحرث، والغرس، وحفر الأنهار، والأبنية، والمساكن، بل أمره بذلك[26]. كما ورد لفظ العمارة بقصد التنمية برسالة علي بن أبي طالب ﷺ إلى واليه مالك الأشتر حيث جاء فيها:(ليكن نظرك في عمارة

---

[19] عباس، د. صلاح عريبي، **عقبات في طريق التعايش السلمي-التعصب أنموذجاً**،على الرابط: http://alnoor.se/article.asp?id=208518

[20] الحجرات/13

[21] أحمد بن حنبل ، **مسند الإمام احمد** ،(تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1999م، برقم23489، 474/38.

[22] عمر، د.أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008م،2290/3.

[23] الشبول، محمد، النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008م، ص129، والقريشي،محمد، علم اقتصاد التنمية، ثراء للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2010م، ص34.

[24] مرطان، سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط2، 2004م، ص250.

[25] هود/الآية61.

[26] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد(ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، (تحقيق هشام سمير البخاري)، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، طبعت سنة 2003م، 56/9.

الأرض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد واهلك العباد)[27]. والقصد من عمارة البلاد شق الأنهر وحفر مجاريها واستصلاح أراضيها ليزداد خراجها وبالتالي زيادة الدخل القومي. كما استخدم فقهاء وعلماء المسلمين هذا المصطلح بعد الخلفاء الراشدين، وسنذكر أقوالهم في مكانها المناسب من هذا البحث.

وهناك من المعاصرين من عرف التنمية الاقتصادية بأنها: استعمال الخيرات، وتحويلها إلى سلع وخدمات؛ لإشباع الضروريات عند حد الكفاية لكافة أفراده، عبر تشغيل كامل وتوزيع عادل تنفيذاً لشرط الخلافة[28].

فمفهوم التنمية في الإسلام نابع من المنهج الإسلامي وأخلاقياته وتعاملاته، فهو يختلف عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فالرأسمالي يركز على الإنتاج ويهمل التوزيع، والاشتراكي يؤكد على التوزيع ويهمل الإنتاج كماً ونوعاً.

ثانياً: أركان وشروط التنمية الاقتصادية في الإسلام:

1) الموارد البشرية (العمل): ويعتبر من أهم أركان التنمية في الاقتصاد الإسلامي؛ لأن الإنسان محور التنمية في الإسلام؛ لتمثيله أهم عنصرين من عناصر الإنتاج الأربعة فهو العامل وهو المنظم، أما رأس المال والموارد الطبيعية فيحتاجان إلى مفكر ومستخدم وهو الإنسان[29]. فالعملية الإنتاجية في الإسلام تقع على عاتق الإنسان كمنظم وعامل ومحرك ومفكر ويتحمل المخاطر ويسعى لتحقيق الأهداف.

فالتنمية الاقتصادية لكي تتحقق على ارض الواقع لابد أن تبدأ من أساسها وهو الإنسان وتنتهي به؛ لأنه المنتفع منها[30].

وعلماء المسلمين تحدثوا باستفاضة عن الموارد البشرية عند حديثهم عن العمل وأهميته وضرورته لقيام العمارة وإحداث الثروة، وعلى سبيل المثال لا الحصر أبو بكر الخلال في كتابه" الحث على التجارة والصناعة والعمل"، والشيباني في كتابه" الاكتساب في الرزق المستطاب"، وابن خلدون في كتابه" المقدمة".

2)الموارد الطبيعية: نقصد بها كل شيء فوق الأرض أو تحتها أو مكوَن لها، أو في أعماق البحار، وينتفع بها الإنسان. فهي ركن مهم في التنمية، ويشترط في استخدامها ما يأتي:

أ- تحقيق مبدأ الاستخلاف وعمارة الأرض عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد: فرض الله تعالى على الإنسان أن يقوم بتنمية شاملة ومتوازنة، تستند على أساس أن الموارد(المال) مال الله، وهو مستخلف في استعماله والانتفاع منه بالعمل الكاد والمستمر؛ لتنميته وتثميره حتى قيام الساعة مراعاة لحقوق الأجيال القادمة، فلا يستخدم في معصية الله تعالى كإنتاج المحرمات والاحتكار والاستغلال.

ب- الاعتراف بالملكية المزدوجة: النظام الرأسمالي يقدس الملكية الفردية(الخاصة) ويقدمها على الملكية العامة، والنظام الاشتراكي عكس ذلك، أما الاقتصاد الإسلامي فانه يقر كلاً من الملكية الخاصة والعامة ويخصص لكل منهما حقلاً خاصا تعمل فيه مع تحقيق التوازن بين المصلحتين ، فإذا تعارضتا قدمت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[31]. فالإسلام نظم ملكية الموارد بما يراعي تنميتها وإعمارها، من خلال بيانه للأحكام المتعلقة بعمارة الأرض وإقطاعها وإحيائها والمعادن الموجودة فيها، وضرورة إبقائها ملكاً عاماً للمسلمين تديرها الدولة؛ لتعم فائدتها جميع الناس وتوفر مورداً مهماً لخزينة الدولة[32]، كما راعى طبيعة البشر في حب التملك فأقر الملكية الخاصة.

ج- الحرية الاقتصادية المقيدة: في الاقتصاد الرأسمالي يمارس الأفراد حريات غير محدودة، وفي الاقتصاد الاشتراكي تصادر تلك الحريات، أما الإسلام فيسمح للأفراد بممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية العمل وطرق الكسب والتملك والإنفاق الذي يشبع رغباته بشرط أن لا يخالف النصوص الشرعية والقيم والمبادئ الإسلامية، وأن يحقق نفعاً للفرد من غير إضرار بالآخرين.

---

27 الرضي، الشريف، نهج البلاغة، تحقيق محمد عبده، دار الحديث، القاهرة،2004م، ص380.

28 ماشا،حسن محمد،التنمية من منظور إسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م2 ،1989م،

29 أحمد، فؤاد،السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية،2010م،ص17.

30 الغزالي، عبد الحميد، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، القاهرة، 1988م.

31 الشاطبي، الموافقات، 89/3.

32 عقيل، فهد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بغزة، سنة2015م، ص66.

3) رأس المال: يؤكد الاقتصاديون على أهمية رأس المال وتراكمه في التنمية الاقتصادية من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر مدخرات حقيقية لتوفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من استهلاكها[33]. ورأس المال على نوعين: رأس المال المالي "النقود"، ورأس المال المادي" الأبنية والآلات والمواد الخام". ويدخل رأس المال في توسيع الطاقات الإنتاجية، ويسهل تحقيق التقدم التكنولوجي الذي يؤثر بصورة رئيسية في الإنتاج، كما يساعد في التخلص من الفقر والبطالة[34].
ومن الجدير بالذكر أن أول وأفضل من وضح دور رأس المال هو ابن خلدون حيث تحدث عن الآلات"رأس مال مادي" ومنها آلة رفع الأثقال" الهندام" وأثره في تمكين الإنسان من الحصول على إنتاج أكثر لتحقيق النمو والتطور[35].
4)**التقدم التكنولوجي:** ونقصد به الجهد المنظم لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب الإنتاج كالخدمات والأنشطة التنظيمية والإدارية ؛ للوصول إلى أساليب جديدة أجدى وانفع للمجتمع، من حيث الحصول على سلع وخدمات أكثر كفاءة وأقل تكليفاً[36].
فالإسلام يهتم بالعلوم ويشجع على البحث والتوسع فيها؛ لأن إستراتيجية الإنتاج تجعل البناء التكنولوجي جزءاً منها، وتناول ابن خلدون هذا المفهوم بشكل قريب لما هو عليه الآن حيث وصف آليات التطور الصناعي ثم ربطه بتوسع العمارة[37].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام

أولاً: أهمية التنمية الاقتصادية في الإسلام[38]:

1- دعم الدولة وتقويتها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.
2- رفع مستوى الأفراد المعيشي.
3- تهيئة بيئة ملائمة لإيجاد تنافس حر وفق علاقات جيدة.
4- تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، ثم القضاء على الفساد والانحراف.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام:

هدف التنمية الاقتصادية ليس الربح وإنما تحقيق غايات إنسانية، ليصبح الإنسان مكرماً يعمر الأرض بعمله الصالح؛ ليكون بحق خليفة الله سبحانه وتعالى في أرضه التي خُلق من أجل اعمارها طاعة لله تعالى؛ وعليه فالتنمية الاقتصادية فريضة دينية مستمرة إلى يوم القيامة[39]، تهدف إلى عدة أهداف منها:

1- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد: لمعالجة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة مع ازدياد عدد السكان، ولا سبيل لمعالجة ذلك إلا بزيادة الدخل القومي[40]مصحوباً برفع مستوى معيشة الأفراد لتتحقق التنمية الاقتصادية.
2- إقامة العدالة بتقليل التفاوت في الدخول والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي: تؤكد النصوص الشرعية على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فتفاوت دخول الناس وثرواتهم يتنافى مع مبادئ الإسلام، ويعيق التنمية؛ لأنه ينتج فوارق طبقية تؤدي إلى إحداث اضطرابات، فالموارد الطبيعية خلقها الله تعالى لينتفع بها الجميع، ومن هنا فان تحقيق العدالة هدف أساسي للتنمية الاقتصادية في الإسلام الذي يسعى إلى توفير مستوى لائق من المعيشة لكل فرد ويضمن له حياة تليق به وتحفظ كرامته، وهذا واضح من قول سيدنا عمر بن الخطاب:(وَالَّذِي لا إِلَهَ إلا هُوَ. ثَلاثًا. مَا مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ إلا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ أُعْطِيَهُ أَوْ مُنِعَهُ. وَمَا أَحَدٌ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ)41. ومن وسائل إعادة توزيع الدخل والثروات في الإسلام: الزكاة والميراث وتحريم الربا، وكذلك حفظ حقوق غير المسلمين المادية؛ حتى لا

---

33 القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات، دار وائل، الأردن، ط1، 2007م،134.
34 نفس المصدر .
35 يسري، عبد الرحمن، إسهام عبد الرحمن ابن خلدون في الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد13،العدد2، لسنة2006م، ص18-19.
36 مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، ص256، والقريشي، محمد، علم اقتصاد التنمية، ص57.
37 للاستزادة ينظر:- ابن خلدون، عبد الرحمن،المقدمة،(تحقيق حامد أحمد طاهر)،دار الفجر للتراث،ط2، 2010م،ص523-524.
38 المشهداني، ضياء محمد، التنمية الاقتصادية في السنة النبوية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول" مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، المقام في جامعة قالمة في الجزائر من 3-4/ديسمبر،2012،ص352.
39 الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية،ص40.
40 بكري، كامل، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية،1986م، ص80.
41 ابن سعد، أبو عبد الله محمد(ت230هـ)، الطبقات الكبرى،(تحقيق محمد عبد القادر عطا)،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1990م، 227/3.

يعادون الإسلام، بدليل أن عمر بن الخطاب رأى شيخاً كبيراً من أهل الذمة يسأله فقال له: مالك؟ قال ليس لي مال وان الجزية تؤخذ مني فقال عمر ما نصفناك، أكلنا شبيبتك ثم يؤخذ منك الجزية، ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير[42].

3- حفظ مقاصد الشريعة حسب سلم الأولويات: أي حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات بكلياتها الخمس الدين والنفس والعقل والمال والعرض.

ثالثاً: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام:

تتميز التنمية الاقتصادية في الإسلام بخصائص أهمها:

1) الشمول: لأنها تضم النواحي المادية والروحية، وتلبي حاجات المجتمع-المسلمين وغيرهم- من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وشعائر دينية بصورة عادلة[43].

2) التوازن: تتوزع التنمية على كافة مناطق الدولة ومدنها وقراها، ولا تميز بين السكان، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية؛ لضمان القضاء على التقلبات الاقتصادية[44].

3) الاستمرارية: التنمية لا تتوقف عند تحققها؛ بل يجب المحافظة عليها والسعي لتطويرها، وفق قدرة الأفراد واستطاعتهم، ثم نقلها للأجيال القادمة.

4) الواقعية: الإسلام يبني تكليفه على الواقع ليقوم المكلفون بما يستطيعون، كما ينظر إلى المشكلة من جميع جوانبها وأبعادها لإيجاد الحلول الملائمة لها، وهذا واضح من الكيفية التي عالج الإسلام بها مشكلة الفقر حيث أعطى للفقراء حقاً معلوماً في أموال الأغنياء منطلقاً من قوله تعالى:(وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) [45].

5) الاستقلالية والأخلاق: لكل أمة خصائصها التي تميزها عن غيرها، وعليه إذا أراد العالم الإسلامي إحداث تنمية حقيقية، فعليه الاعتماد على ذاته ومبادئه وأخلاقه التي تميزه عن الأنظمة المادية التي تفصل الاقتصاد عن الأخلاق.

المطلب الثالث: واقع التنمية ومعوقات تحقيقها من منظور الاقتصاد الإسلامي

أولاً: واقع التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية والعربية[46]:

كثير من الدول الإسلامية والعربية نادت بالتنمية الاقتصادية وسعت إلى تحقيقها ولم تفلح في ذلك، سوى ارتفاع مستوى دخول الأفراد في دول الخليج العربي، ومع ذلك لم تعد من الدول التي حققت تنمية لاقتصادها؛ لاعتماد دخلها على إنتاج النفط، وتركز على سياسة "البترودولار" التي قضت على إنتاجها؛ لاعتمادها على اقتصاد ريعي، وتصف بيانات صندوق النقد العربي حالة التنمية الاقتصادية عام(2017م) تراجع الناتج المحلي الإجمالي مما تسبب في انخفض مستوى دخل الفرد من" 6832 دولار تقريباً عام2015م إلى 6420 دولار تقريباً عام2016م.

كما أنها رهنت اقتصادها لصندوق النقد الدولي الذي اجبرها على إتباع سياسات خاطئة أدت إلى زيادة مستوى الفقر، وانخفاض مخصصات الحماية الاجتماعية والصحية والتعليمية، فتسببت هذه السياسات بكثرة الأمية وانخفاض جودة التعليم وعدم الاهتمام بالبحث العلمي، وتدهور الخدمات الصحية التي تفتقر إلى توافر المهارة والجودة، وهو ما يدفع الأفراد للسفر خارج البلدان العربية والإسلامية للعلاج ومعهم مبالغ مالية باهظة.

ثانياً: معوقات تحقيق التنمية وسبل معالجتها من منظور الاقتصاد الإسلامي:

من خلال عرضنا لواقع التنمية الاقتصادية يتبين أن معوقات تحقيقها على ثلاثة أقسام هي[47]:

1) معوقات اقتصادية: من أهمها انعدام الترابط بين القطاعات الاقتصادية، وندرة رؤوس الأموال، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة ويتوقع أن تصل البطالة إلى"80 مليون عاطل في سنة2020م"، والفقر إلى أكثر من 25%، والاقتصار على تصدير سلعة واحدة "النفط"، وتزايد عدد العمال الأجانب في الدول العربية والإسلامية يحولون إلى بلدانهم مبالغ مالية هائلة وصلت

---

[42] السيواسي،كمال الدين محمد(ت681هـ)، شرح فتح القدير،دار الفكر، بيروت، 51/6.

[43] الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ص.

[44] بكري، التنمية الاقتصادية، ص88.

[45] المعارج/24-25.

[46] دوابه، د.اشرف، التنمية الاقتصادية في الدول العربية- بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة،موقع المجتمع على الرابط:https://mugtama.com/articles/item/74195-2018-07-08-08-51-43.html

[47] بلخاشي، زليخه، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة منتوري،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجزائر،عام2007م،ص164-167، و دوابه ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية- بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة.

إلى"20 مليون دولار عام2006م" من خمسة دول فقط، وانعدام التكامل الاقتصادي الحقيقي بين الدول الإسلامية والعربية، وعدم الاستفادة من كفاءاتها وقواها العاملة والمدربة، وبالتالي هجرتهم إلى خارج دولهم.

عالج الإسلام هذه المعوقات من خلال حثه على تنويع الهياكل الاقتصادية، وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص بالعملية التنموية، واحتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة بفعالية في التصدير وخلق فرص عمل، والاستفادة من الاستثمار الأجنبي وتقنيته بما يحقق المصالح المتبادلة دون تفريط ثرواتنا المادية والبشرية وسيادة البلاد وفق مبادئ وضوابط ومقاصد الشريعة الإسلامية.

2) معوقات اجتماعية: من أهمها وجود أعلى معدلات الأمية حيث بلغت نسبتها بين البالغين "19.5% في سنة 2016م"، ومحدودية التعليم، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والتدهور الصحي، وانخفاض نسبة الأفراد الذين هم في سن العمل، حيث أن القوة العاملة تمثل36.8% من مجموع السكان، وانعدام العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد، وذكر البعض زيادة السكان وقلة الموارد.

وعالج الإسلام هذه العقبات من خلال تركيزه على الاقتصاد المعرفي مع إصلاح التعليم وربطه بمخرجات سوق العمل، وتفعيل البحث العلمي، والخدمات الصحية، وتأكيده على أن الموارد كافية لسد حاجات الإنسان وما عليه إلا السعي للحصول عليها.

3) معوقات سياسية: من أهمها شروط التجارة الخارجية وسيطرة الشركات الاحتكارية على السوق، وخضوع أموال المساعدات والمنح للدول النامية إلى اعتبارات سياسية تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة، وتبني نماذج مستوردة للتنمية من الخارج تارة اشتراكية وتارة رأسمالية، وهذه النماذج قامت على أساليب تمويل تعتمد على الربا من البنوك الداخلية أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وهذه القروض الربوية وفوائدها الباهظة استهلكت عوائد التنمية، وأرهقت ميزانياتها؛ لذلك انصرف الناس عنها.

وعلاجها يكون بالعودة إلى تعاليم الإسلام لتكون حاكمة على النشاط الاقتصادي وبرامج التنمية، وإلغاء التعامل بالفوائد الربوية، وتفعيل وسائل التمويل الإسلامية لمشروعات التنمية كالزكاة والوقف والميراث.

المبحث الثالث: أثر التعايش السلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية

من الحقائق الثابتة أن العلاقة بين التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية هي تبادلية، حيث يؤثر كلاً منهما في الأخر. ومما ذكر يتضح أن أهمية التعايش السلمي تقترب من أهمية التنمية الاقتصادية أو تكاد تكون نفسها، وكذلك لها نفس الأهداف، أما عناصر التنمية الاقتصادية فتشترك في حساسيتها للبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة بها سلباً أو إيجاباً، ولم يغفل العلماء والفقهاء المسلمون عن اثر التعايش السلمي في التنمية الاقتصادية. وهذا ما سنوضحه من خلال الأمور الآتية:

أولاً: التعايش السلمي ركيزة التنمية الاقتصادية:

التعايش السلمي من أهم عوامل الازدهار والرخاء الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، فبدون التعايش السلمي تنعدم التنمية؛ لأن الاضطرابات تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات "العناصر" الاقتصادية مثل: الاستثمار، والتضخم، والبطالة، وسعر الصرف، والسياحة، والأسواق المالية، والميزانية العامة. ففي حالة التعايش السلمي "الاستقرار" يزيد الإنفاق الاستهلاكي وينشط الطلب، والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حدود مقبولة اقتصادياً، مما يحفز الاستثمار ويزيد التوظيف في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، هذه التنمية مرتبطة بتطور المهارات البشرية والمعرفة التكنولوجية اللازمة لاستغلال الموارد في المجتمع واستيعاب العمالة الموجودة والقضاء على مشكلة البطالة وتحسن المستوى المادي والاجتماعي والثقافي للأفراد[48]. أما عند فقدان التعايش السلمي وزيادة المخاوف فإن الطلب يقل ويظهر الركود والكساد للمنتجات في أسواق السلع والخدمات، وتتراجع حركة السياحة التي تمد الدولة بكثير من العائدات. وكل هذا يؤدي إلى حدوث انتكاسة في التنمية الاقتصادية[49].

وهذا ما ذهب إليه الفقهاء المسلمون حيث ربط أبي يوسف تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفر العدالة والبعد عن الظلم- الذي يعد من أركان التعايش السلمي- بقوله: إن العدل وتجنب الظلم وإنصاف المظلوم يزيد الخراج ويكثر عمارة البلاد والبركة.

---

[48] عبد الخالق. د. السيد احمد ، الاقتصاد الدولي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1997م، ص246.

[49] الزاملي، ماجد احمد ، تأثير الاستقرار الأمني والسياسي على التنمية الاقتصادية والبشرية، بحث منشور على موقع كتابات على الرابط:https://kitabat.com/2017/11/28/

والخراج المأخوذ ظلماً وجوراً تنقص به البلاد وتخرب[50]. ويقصد هنا بعمارة البلاد عمارة جميع القطاعات وبالبركة شعور الإنسان بإشباع حاجاته وتحقيق رغباته، والعمارة والبركة ملازمان للعدل. فبالعدل يشعر الناس بالرضا مما يدفعهم للعمل والإنتاج فتعم البركة والرخاء وتتحقق التنمية الاقتصادية؛ لذلك اعتبر أبو يوسف العدالة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية.
وأيده ابن خلدون بقوله: أن العدوان على أموال الناس يؤدي إلى عزوفهم عن تحصيلها واكتسابها، وإذا عزفوا عنها أقبضت أيديهم عن السعي في ذلك[51].

وهذه المعايير الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي لا نجدها في المناهج الاقتصادية الأخرى.

ثانياً: أثر التعايش السلمي على الاستثمار:

العلاقة بين الاستثمار" توظيف الأموال" والتنمية الاقتصادية طردية ومن البديهيات الاقتصادية. والتعايش السلمي يوَلد الاستقرار والأمن الذي يعد ركيزة أساسية للاستثمار الجيد؛ لأن رأس المال يبحث عن أفضل العوائد "الربح" والأمان. فكلما ارتفعت المخاطر ابتعد المستثمر عن استثمار رأس ماله.

والشركات المحلية والأجنبية تعتبر التعايش السلمي والاستقرار الأمني من أولى اعتباراتها لإنشاء مشاريعها في دولة ما؛ لاعتقادها أن غياب الاستقرار عن هذه الدولة يعرض مشروعها للخطر والخسارة[52].

وقد ساهمت حالات الفوضى وعدم الاستقرار في البلدان العربية والإسلامية إلى هروب رؤوس الأموال إلى دول أكثر أماناً وربحاً؛ لأن رأس المال يعد أكثر العناصر تأثراً بالبيئات المضطربة فيبتعد عنها لذلك قيل"رأس المال جبان".

وبيَن فقهاؤنا أن التعايش السلمي في بلد ما يجذب السكان ويكثرهم، وزيادة السكان تؤدي إلى زيادة الأعمال وبالتالي زيادة العمارة "التنمية" وهذا ما وضحه ابن خلدون بقوله: أن الأمصار القليلة السكان، يقل الكسب فيها أو يفقد؛ لقلة الأعمال، والأمصار التي تكثر فيها الأعمال يكون أهلها أوسع أموالاً وأشد رفاهية[53]. منطلقاً من نظرة الإسلام للسكان بأنهم لا يمثلون عبئاً على التنمية؛ لان الموارد لا تتصف بالندرة، لكن هناك سوء في توزيعها بسبب الظلم لكثير من الشعوب.

كما ينظر ابن خلدون للاجتماع الإنساني المبني على التعايش السلمي بأنه سبب النمو والثروة، حيث يقول: إنما توافر عمرانه وكثر سكانه من الأقطار، اتسعت أموال أهله، وعظمت دولتهم وممالكهم، وتكونت ثروتهم بعد وفائهم بالضروريات والحاجيات فيعود على الناس كسباً يتأثلونه[54].

وذهب المقريزي إلى القول: مع هيمنة الفساد والاغتصاب يتوقف الاعمار"التنمية" وتحدث الأزمات ويحل الخراب والدمار[55].

ثالثاً: أثر التعايش السلمي في تمويل التنمية:

النفقات العامة بيد الدولة ففي حالة الكساد تلجأ الدولة إلى محاولة تنشيط اقتصادها القومي بضخ كميات كبيرة من النقود، وفي حالة التضخم تقلص من حجم نفقاتها العامة. وفي حالة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تقطع الدولة جزءاً مهماً من تمويلها وإنفاقها على الخدمات العامة وتوجهها نحو النفقات الأمنية والعسكرية، وما حصل في العراق خير دليل على ذلك، حيث تم استيعاب الكثير من الأفراد في الوزارات الأمنية كالدفاع والداخلية، مع إمكانية الاستفادة منهم في الدوائر الخدمية كالتربية والبلدية والصحة، بالإضافة إلى صرف رواتب لهم ومخصصات الخطورة وتعويضات للمناطق المتضررة. ورغم أهمية هذا الجانب إلا أن الاهتمام به كان على حساب قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة في عملية التنمية مثل النفط والكهرباء والصناعة والزراعة.

ولم يغفل الفقهاء والعلماء عن دور الدولة في تمويل التنمية، فهذا الإمام أبي يوسف ينادي بتدخل الدولة ويعده شرطاً أساسياً للتنمية بقوله: يا أمير المؤمنين، إن الله قلدك أمر هذه الأمة وولاك أمرها، لتبني على أساس تقوى الله، فلا تضيعن ما قلدك الله، ولا تؤخر عمل اليوم إلى غد[56]. فمهمة الدولة في بناء المجتمع بالعمل وبناء المجتمع يعني تحقيق التنمية الاقتصادية، ودعا أبو يوسف إلى تقاسم تكاليف التنمية بين الأفراد والدولة لتخفيف كاهل التنمية ودفع الأفراد للمساهمة في دور عمراني

---

50 أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم(ت182هـ)، الخراج،(تحقيق طه عبد الرؤوف وسعد حسن)،المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة جديدة مضبوطه، د.ت، ص125.

51 ابن خلدون، المقدمة، ص351.

52 عبد السلام، د. رضا ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الإسلام للطباعة والنشر،2002م، ص325.

53 ابن خلدون، المقدمة، ص442

54 ابن خلدون، المقدمة،ص443.

55 المقريزي،تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار أبو الوليد، د.ت، ص49 وما بعدها.

56 أبو يوسف ، الخراج، ص13.

تنموي بقوله: ولا يترك الإمام أرضاً بلا عمارة، حتى يقطعها لمن يحسن استثمارها فذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج[57]. كما أوصى بدعم الملكية الخاصة والمحافظة عليها بقوله: لا يحق للإمام أن يأخذ ملك الأفراد إلا بحق ثابت[58]؛ لأن المحافظة على الملكية الخاصة من شروط التنمية-كما بينا-؛ لأنه يدفع الأفراد إلى بذل جهودهم لتوسيعها فتتسع بذلك موارد المجتمع وتساهم في تنميته.

ويرى الماوردي أن من واجبات السلطان عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها الشامل للتعمير وتنمية الأموال[59].

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1- التعايش السلمي هو الأصل في الإسلام ؛ لأنه ضرورة إنسانية، وطاعة ربانية، والتنافر والتباغض هو الاستثناء.
2- يشترك التعايش السلمي مع التنمية الاقتصادية في نفس الأهمية فكلاهما يعززا الثقة بين الأفراد، ويسعيا لتوفير بيئة أمنة لممارسة أنشطتهم وأعمالهم،وتحقيق مصالحهم الدنيوية والأخروية، وتطوير المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
3- للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية نفس الأهداف ومنها: تحسين مستوى الدخل القومي ومعيشة الأفراد، والتوزيع العادل للدخول والثروات، والتكافل الاجتماعي والتعاون بين الأفراد، وضمان صحي وتعليمي، وتحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال، وتحقيق مقاصد الشريعة.
4- التعايش السلمي هو الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، فمن خلاله-التعايش السلمي- يقوم الأفراد بممارسة أنشطتهم الاقتصادية بأمان، كما يعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية، وكذلك يساعد الدولة في تمويل التنمية.

ثانياً: التوصيات:

1- على حكومات البلدان الإسلامية ترسيخ مبادئ التعايش السلمي في نفوس الأفراد، وبيان أثره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وانعكاساتهما في تعزيز الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
2- الرجوع إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل المسائل وخصوصاً في العلاقات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وعدم تبني أي منهج خارجي يعارض تلك الأحكام والمبادئ.

المصادر والمراجع

1- أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، (تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1999م.
2- أحمد، فؤاد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية،2010م.
3- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، (تحقيق مصطفى ديب البغا)، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1987م.
4- بكري، كامل، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية،1986م.
5- بلخاشي، زليخه، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجزائر،عام2007م.
6- التويجري، **الحوار من أجل التعايش**، عبد العزيز بن عثمان، دار الشروق ،القاهرة مصر،ط1، 1998م.
7- حجاوي، أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011م.
8- ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، (تحقيق حامد أحمد طاهر)، دار الفجر للتراث، ط2، 2010م.
9- أبو داود، سليمان بن الأشعث ت275هـ، **سنن أبي داود**، (تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط)، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.
10- دوابه، د.اشرف، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية- بين الواقع الملموس والشعارات المرفوعة**، موقع المجتمع على الرابط: https://mugtama.com/articles/item/74195-2018-07-08-08-
11- الرضي، الشريف، **نهج البلاغة**، تحقيق محمد عبده، دار الحديث، القاهرة،2004م.
12- الزاملي، ماجد أحمد ، **تأثير الاستقرار الأمني والسياسي على التنمية الاقتصادية والبشرية**، بحث منشور على موقع كتابات على الرابط:https://kitabat.com/2017/11/28
13- ابن سعد، أبو عبد الله محمد(ت230هـ)، **الطبقات الكبرى**،(تحقيق محمد عبد القادر عطا)،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

[57] أبو يوسف ، الخراج، ص73.
[58] نفس المصدر .
[59] الماوردي، أبو الحسن علي(ت450هـ)، أدب الدنيا و الدين ،تحقيق مصطفى السقا،مكتبة مصطفى البابي، ط5، 1987م، ص139-141.

14- السيواسي، كمال الدين محمد(ت681هـ)، **شرح فتح القدير**،دار الفكر، بيروت.
15- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي (ت790هـ)، **الموافقات**، تحقيق أبو عبيده مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط1، 1997م.
16- الشبول، محمد، **النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي**، عماد الدين للنشر، عمان، الأردن، 2008م.
17- الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**،الدار التونسية للنشر،تونس،1984م.
18- عباس،د. صلاح عريبي، **عقبات في طريق التعايش السلمي-التعصب أنموذجاً**،على الرابط: http://alnoor.se/article.asp?id=208518
19- عبد الخالق. د. احمد ، **الاقتصاد الدولي**، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1997م.
20- عبد السلام، رضا، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الإسلام للطباعة والنشر،2002م.
21- عمر، د.أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، 2008م.
22- عقيل، فهد عبد العزيز، **التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين**، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بغزة، سنة2015م.
23- الغزالي، عبد الحميد، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، منشورات مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي، القاهرة، 1988م.
24- ابن فارس، أحمد بن فارس ت395هـ، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
25- الفراء، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين ت458هـ، **الأحكام السلطانية**، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000م.
26- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد(ت671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، (تحقيق هشام سمير البخاري)، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2003م.
27- القريشي، محمد، **علم اقتصاد التنمية**، ثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010م.
28- القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات**، دار وائل، الأردن، ط1، 2007م.
29- ماشا،حسن محمد، **التنمية من منظور إسلامي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م1989،2م.
30- الماوردي، أبو الحسن علي(ت450هـ)، **أدب الدنيا و الدين** ، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة مصطفى البابي،ط5، 1987م.
31- مرطان، سعيد سعد، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 2004م.
32- المشهداني، ضياء محمد، **التنمية الاقتصادية في السنة النبوية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول" مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، المقام في جامعة قالمة في الجزائر من 3-4/ديسمبر،2012.
33- مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، د.ت.
34- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، دار أبو الوليد، د.ت.
35- هاجر، **أهمية العفو والتسامح في الإسلام**، موقع المرسال على الرابط:https://www.almrsal.com/post/483658
36- يسري، عبد الرحمن، **إسهام عبد الرحمن ابن خلدون في الفكر الاقتصادي**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد13،العدد2، لسنة2006م.
37- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم(ت182هـ)، **الخراج**،(تحقيق طه عبد الرؤوف وسعد حسن)، المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة جديدة مضبوطه، د.ت.